مناهج "شروح كتاب" المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري"
موازنة بين شروح ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب

كمال جبري أمين عبهري

شعبة اللغة العربية، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة البلقاء التطبقية، الأردن

ملخص

يمثل كتاب: "المفصل في صنعة الإعراب " الذي صنعه جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري – في بداية العقد الثاني من القرن السادس الهجري– انموذجاً متكاملاً غير مسبوق في ترتيب الموضوعات النحوية في منهج منظم .

ولا نكاد نعثر على كتاب نحوي – بعد كتاب سيبويه– لقي من الحظوة في الاوساط العلمية مثل ما لقي "المفصل"، إذ نظر إليه نحويو القرن السابع ومن بعدهم على انه مؤلف يمثل أرقى مستويات التاليف والتبويب والتنسيق، وعدوه حلقة مكتملة الوضع في سلسلة الدراسات النحوية، فتناولوه بالدرس والحفظ والاختصار والنظم، وعقدوا عليه الشروح الشاملة التي تناولت كل ما وقع بين دفتيه.

وكثرت شروح"مفصل" أبي القاسم كثرة ظاهره، إلا إن الشروح التي اشتهر أمرها، وشاع ذكرها، وكثر الاعتماد عليها هي تلك التي الفت في القرن السابع، ذلك أن الشروح التي صنفت بعدها، كانت عالة عليها.

ولهذا، فقد اقيم هذا البحث لدراسة ثلاثة من أهم شروح هذا القرن، والنظر في الجهود العلمية التي بذلها مصنفوها: ابن يعيش والسخاوي وابن الحاجب لكشف المخبوء من قواعد"المفصل"ومسائله.

وشرع البحث في عرض منهج كل شارح منهم على حده، وشفع مناهج هؤلاء الشارحين بطرح فصل قصير من فصول الكتاب المشروح، ليطلع الدارس بنفسه على أساليب الشرح، وليقف على التفاوت الماثل فيما بينها، ثم عزز ذلك بعقد موازنة بين هذه الشروح، لإبراز اوجه الاتفاق والافتراق بين الشارحين، وفتح عيون الدارسين على ما يتميز به كل شرح منها عن قرينيه، وذيل ذلك كله بهذه الخاتمة.

Abstract

The book of "Al-Mufasal" in grammatical analyses, written by Jarallah, Abu Al-Qassim, Mahmoud Bin Umar Al-Zamakhshari in the early years of the sixth century of Islamic calendar, represents a complete model in organizing the subject, and sets an example that is the first of its kind.

Al-Mufasal was taken by confident and recommended by the scholars as a high calibre book, and a complete unit in Arabic Grammar, therefore, it was subject to all kinds of studies, remembrance, summarization, explanation and commentaries.

Commentaries on Al-Mufasal were good in number, but best among them those were made during the seventh century, as the explanation followed after were dependent on the ones before. Therefore this work is based on the most famous three commentaries of that century, which were left by "Ibin Yaeeish", Al-Sakhawi, and Ibn Al-Hajib.

The work reviews the method of each scholar separately in such a way that the student can notice the distinction and learn by himself the differences between each one and each author. The paper finalizes by a summary that includeds the achievement of this research.

مقدمة

شد كتاب "المفصل في صنعة الإعراب" الذي صنفه الزمخشري أنظار العلماء لما يمتاز به من ميزات أهلته لأن يتصدر سائر المؤلفات النحوية التي عاصرته، والتي سبقته أيضاً، مما جعل بعض النقاد المحدثين يعدُّونهُ الكتاب الثاني بعد كتاب سيبويه، مع العلم بأن كتباً كثيرة ظهرت بين الكتابين، وكان لها وزنها العلمي [1] .

ولهذا فقد أضحى محوراً يدور حوله المجهود الذهني والنشاط العقلي لطائفة كبيرة من العلماء، فشرعوا في التأليف حوله، وسلكوا سبيله في التصنيف و التبويب و الترتيب والتنسيق، وعقدوا عليه الشروح الكثيرة التي استهدفت كل ما نص عليه الزمخشري فيه [2]. يقول الأندلسي[3] : " ... فإني لما رأيت أبناء زماننا من أهل الآداب، شغفين بكتاب المفصل في صنعة الإعراب، صارفين هممهم إليه، وقاصرين بحثهم عليه، كنت واحدا من رجالهم آخذاً بمذهبهم ومقالهم :

وهل أنا إلا من غزيَّه إن غوت غويتُ، وإن ترشد غزيَّه أرشد".

ولعل أهم شروح "المفصل" التي اشتهر أمرها، وكثر الاعتماد عليها والإفادة منها، هي تلك التي صنفت في القرن السابع الهجري. ومن هنا، فإن الوقوف على مناهج بعض هذه الشروح، بعرض منهج كل شارح، وبسط أسلوبه في الشرح، ربما يعطي فكرة وافيه عن أساليب التناول، ويكون فيه غناء عن الإطالة والاستقصاء، ولذلك، رأيت أن اعتمد ثلاثة من شروح "المفصل" هي: شرح ابن يعيش، وشرح علم الدين السخاوي، والإيضاح لابن الحاجب.

ويرجع سبب هذا الاعتماد إلى أربعة أمور: أما أولاً، فلأن مصنفي هذه الشروح يدرجون في قوائم النحويين الذين ذاع أمرهم، وعرفت أقدارهم العلمية، وأثنى عليهم معاصروهم ومن جاء بعدهم.

وأما ثانياً، فلأن شروحهم قد اشتهرت، وكثر تداولها في حلقات الدرس النحوي حتى يومنا هذا، فشهرة شرح ابن يعيش –مثلاً– بلغت حداً فرض على من يعنيهم أمر هذا العلم أن يوصوا بطبعه وطرحه بين أيدي الدارسين، ليفيدوا منه، ويغترفوا من معينه العلمي[4] . ولم يكن مفضل السخاوي وإيضاح ابن الحاجب أقل شهرة من سابقهما، وقد دفعت شهرة الكتابين بعض الباحثين المحدثين إلى القيام بتحقيقهما ونشرهما.

وأما ثالثاً، فلأن هذه الشروح الثلاثة قريبة عهد بحياة المفصل وصاحبه من جهة، ولأن الشارحين أنفسهم قد عاشوا في حقبة زمنية واحدة من جهة أخرى. وهذا من شأنه – فيما نرى– أن يعين على تكوين فكرة واضحة عن أسلوب تناول شرح المادة النحوية في العصر الواحد، ومدى الاتفاق والافتراق في هذا التناول .

وأما رابعاً، فلأن بعض شروح المفصل الأخرى مفقود، وبعضها غير مكتمل، وبعضها مجهول المؤلف، وبعضها تعسر علينا الوصول إليه. أما هذه الشروح الثلاثة فقد تيسر لنا أمر اقتنائها والإفادة منها.

منهج ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل"

ليس من نافلة القول أن نستهل حديثنا عن الجهد المبذول في "شرح المفصل" بما يصلنا بالشارح، ويكشف لنا عن شيء من سيرته، فنعرف أنه : موفق الدين، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد النحوي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد و المنشأ والوفاة، المشهور بابن يعيش، المعروف بابن الصانع.(٥)

قرأ النحو على : أبي السخاء فتيان الحلبي، وابي العباس المغربي النيروزي، وسمع الحديث على أبي الفضل، عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي، وأبي محمد، عبد الله بن عمر التكريتي، وتاج الدين، زيد بن الحسن الكندي وغيرهم من اكابر العلماء. وتخرج به خلق كثير، منهم : ياقوت الحموي، وابن خلكان، وجمال الدين الوائلي الشريشي، وأبو بكر الدشتي.

وذكروا انه كان من كبار أئمة العربية في عصره، ماهرا في النحو والتصريف . وأنه قد تصدر للإقراء بحلب، فكان يقريء في جامعها بعد صلاة العصر، وفي المدرسة الرواحية بين الصلاتين.

قرأ عليه ابن خلكان – وطائفة من الفقهاء – كتاب "اللمع"لابن جني، وذكر في "الوفيات" أنه كان شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله، وأن رؤساء حلب في عصره كانوا من تلاميذه.

ووصفوه بأنه : كان حسن التفهيم، لطيف الكلام، ظريف الشمائل، وقوراً، وأنه كان طويل الروح على المبتديء و المنتهي. توفي في الخامس و العشرين من جمادي الأولى من سنة:٦٤٣هـ، بحلب(٦) .

اعتمد ابن يعيش في شرح المفصل على طائفة من أصول الكتاب الذي يضطلع بشرحه، وكان حريصا – في أثناء ذلك – على أن يقابل فيما بين نصوصها، ويُقيم دراسته على ما يغلب على ظنه أنه أصحها، فكثيرا ما تراه يطالعك بقوله(٧) : " وقع في نسخ الكتاب" أو :"وقع في نسخ المفصل" .

وتلفي أبا البقاء يثبت الفصل المنصوص عليه في "المفصل" بتمامه، وقد يورد قسماً منه، ثم يباشر شرح هذا القسم جزءاً جزءاً، كلمات وتراكيب، حسب ما تستدعي ظروف الشرح، أو تبعاً للمسألة النحوية التي ينشد إيضاحها فإذا ما فرغ منها، تحول إلى قسم آخر، وهكذا يفعل حتى يستكمل سائر نصوص الفصل.

وقد يثبت الفصل فينظر فيه، فإذا تبين له أن بعض عباراته غنية عن الشرح أو التعليق، تجاوز عنها إلى غيرها، بعد أن ينص على أن عبارة "المفصل" واضحة، وليست في حاجة إلى المزيد من البيان.(٨)

وليس هذا فحسب، بل تراه أحيانا يورد عدة فصول من متون المفصل، ويتخففُ من شرحها وايضاحها، ثم يمضي إلى النظر في فصول أخرى غيرها(٩) . وربما يسلك هذا السبيل، لأنه يبدو مقتنعا بأن مثل هذه النصوص واضحة، وأنها لذلك، لا تحتمل أن يقال فيها قول، لأنه يغدو –حينئذ – نافلة.

وقد يضع حدا للباب الذي يحده صاحب المفصل، ثم يستحضر بين يدية ما وضع العلماء الذين سبقوه من حدود له، ويتبنى ما يغلب على ظنه أنها الأصح منها، وينص عليه. من ذلك –مثلاً– انه حين وقف على باب الأسماء، بادر لتوه إلى تعريف "الاسم" ثم سرد تعريفات سيبويه و المبرد و ابن السراج له، وألم بعد ذلك بتعريف الزمخشري، فقام على شرحه كلمة فكلمةً، ثم بسط رأيه فيه[١٠] .

وتعرض له المسألة النحوية احياناً. فيشرحها شرحا وافيا، فإذا ما تكرر ذكرها، فإنه يمسك عن إعادة القول فيها، ويحيل على ما تقدم شرحه. ويشهد على ذلك، قوله عندما وقف على حروف الاستثناء :"وقد تقدم الكلام على الاستثناء وحروفه في فصل الاسم بما اغنى عن إعادته"[١١] .

وتجده في أحيان أخرى يعيد شرح المسألة ثم يشرع في تسويغ هذه الاعادة، فيقول بأنه اسير النص الذي طرق باب المسألة مرة ثانية[١٢] . وربما يحيل على ما سبق له أن شرحه من مسائل "المفصل" دون أن ينص على الموضع الذي أحال عليه فتبقى إحالته مجهولة [١٣] .

وتلفيه يتناول المسألة أحياناً، فيلم بها فواق ناقة، ويجمل القول فيها، ثم يخبرك بأنه سيعيد شرحها في موضع لاحق يراه مناسبا لإيضاحها أكثر من هذا الموضع، ولا يفعل، وكأني به ينسى ما يعد به في غمرة استغراقه في الشرح[١٤] . وتجده –في أحيان أخرى– يسهب في شرح المسألة، فيذكر من أوجهها أكثر مما ذكر صاحب المفصل[١٥] .

وقد يستدرك على الزمخشري ما يراه جديراً بالاستدراك، رغبة منه في تحقيق المزيد من الفائدة، من ذلك قوله[١٦] :" إنما بدأ الزمخشري بحصر ألفاظ الجمع، و لم يذكر أبنية الثلاثي التي هي في الآحاد التي تكسر عليها الجموع، لأن الباب باب الجمع، فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة ... ونحن نجمع بينهما، لأن الفائدة مرتبطة بهما" .

ويشير أحيانا إلى عبارة "المفصل" التي يرى أن الزمخشري قد تسمح فيها، وأنها تبدو مفتقرة إلى الدقة التي عرف بها، فحين قال الزمخشري في باب الحال[١٧] :" شبه الحال بالمفعول من حيث انها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة، ولها بالظرف شبه خاص، من حيث انها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك :" ضربت زيداً قائماً " بجعله حالا من أيهما شئت ... "

قال ابن يعيش :" وقوله : بجعله حالا من أيهما شئت، يعني : أنك إذا قلت :" ضربت زيدا قائما "، إن شئت، جعلته حالا من المفعول الذي هو "زيد"، وهذا فيه تسمح، وذلك انك إذا جعلت الحال من "التاء" وجب ان تلاصقه، فتقول :"ضربت قائماً زيدا" فإذا ازلت الحال عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك، لما

فيه من اللبس، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم، لم يجز، وكان إطلاقه فاسدا"، وما ذهب إليه الزمخشري صحيح، ولا وجه لاعتراض ابن يعيش.

وينبه في أحيان أخرى على نص "المفصل" الذي يمكن أن يوقع القارئ في الوهم، فحين قال الزمخشري في باب "المفعول المطلق"[١٨] : " ... ومن إضمار المصدر قولك: ... " قال ابن يعيش: "... قوله: ومن إضمار المصدر، يوهم أنه قد تقدم إضمار مصدر حتى عطف عليه، والذي تقدم، إضمار فعل عامل في المصدر".

ولم يقتصر جهد ابن يعيش في شرح "المفصل" على معالجة المسائل النحوية والصرفية، بل اتسعت دائرة هذا الجهد، لتشمل المسائل اللغوية أيضا[١٩]. وبرز جهده اللغوي –أكثر ما برز– في بابي: أبنية الأسماء وأبنية الأفعال، وفي أبواب: المثنى والمجموع، والمصغر والمنسوب.

وأولى الشواهد التي استشهد بها صاحب "المفصل" اهتماماً بالغاً، فتراه يقف عند الشاهد الشعري الذي يلقاه، فينسبه في أغلب الأحيان إلى قائله، إذا ساقه الزمخشري غفلا من النسبة، وقد يخالفه في نسبة الشاهد، أو يصوب خطأه إذا أخطأ، ثم يمضي إلى الألفاظ الغريبة التي وردت في الشعر فيفسرها، ويشرح –بعدئذ– معنى البيت، ثم يدل على موطن الشاهد النحوي فيه.

وتجده يبين –في الأغلب– موطن الشاهد النحوي في النص القرآني الذي استشهد به صاحب "المفصل" وينبه على أوجه القراءة في النص، ويقف عند الأمثال والأقوال العربية الشاهدة فيشرحها، وينص على موطن الشاهد النحوي في كل منها في أكثر الأحيان. ومع هذا، فإنه قد تخفف من الاستشهاد بالحديث الشريف جرياً على سنة من سبقه من النحويين.[٢٠]

وأتاحت له ثقافته العريضة، واطلاعه الواسع، وجهده الموصول، أن يستعين –في أثناء شرحه لكتاب "المفصل"– بمصادر كثيرة، فحين تتعقب عمله في شرحه، تستدل على أنه نظر في آراء من سبقوه من النحويين نظرة وافية شافية فاحصة، وأنه رجع إلى كتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد، وكتاب المنصف لابن جني، وإلى شرحي: ابن السيرافي والأعلم الشنتمري لأبيات كتاب سيبويه، ووقف على آراء: الكسائي والفراء والأخفش وغيرهم، وأنه عرف مذاهب علم النحو وعلماءها معرفة وثيقة، وأنه ذهب مذهب نحويي البصرة في القواعد والأصول[٢١] .

وتراه –في الوقت نفسه– يكثر النقل عن اللغويين المتقدمين، من أمثال: الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وابن الأعرابي وابن السكيت والجوهري، وغيرهم، فانعكس هذا الجهد كله على شرحه للمفصل، فبدا لذلك شرحا جليل القدر، عظيم الفائدة، وافيا بالغرض.

ولعل هذا الواقع هو الذي حمل شوقي ضيف على القول بأن شرح ابن يعيش لكتاب "المفصل"[٢٢] : أشبه بدائرة معارف لآراء النحويين من بصريين وكوفيين، حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلا منقطع النظير.

وتبين لنا -بعد النظر والبحث في هذا الشرح، وبعد دراسة مادته العلمية دراسة شاملة- أن الفصول التي أثبتها ابن يعيش من كتاب "المفصل"، وعكف على دراستها وتمحيصها ومعارضتها وشرحها تصلح أن تكون نسخة موثقة من كتاب: "المفصل في صنعة الإعراب".

وصفوة القول، فإن شرح ابن يعيش قد بلغ الذروة بين شروح المفصل، وفاقت شهرته شهرة "المفصل" نفسه في بعض الأوساط العلمية، وأثنى عليه الباحثون في مواطن شتى، ووجد في نفوس الدارسين المحدثين قبولا وتقبلا ورضا[٢٣] . وربما استأثر شرح ابن يعيش بهذا الاهتمام، ولقي هذه الحظوة، لأنه كان أوفر حظاً من سائر الشروح الأخرى، إذ كان أسبق شروح "المفصل" إلى المطبعة، فتلقفته المكتبات العامة والخاصة، وتناقلته الأيدي، وتيسر أمر الرجوع إليه، والإفادة منه، ففزع إليه المعنيون بعلم النحو، والدارسون له، وأقبلوا على النظر فيه، والاعتماد عليه.

ومن هنا، فإننا نرى أن الإنصاف العلمي يتطلب منا -بل يملي علينا إملاء- أن نتجرأ فنقول: إن شرح ابن يعيش ليس أول شروح "المفصل" ولا أجودها، ولا أهمها، فهنالك شروح قد تقدمت عليه، وشروح قد عاصرته، وشروح أخرى قد صنفت بعده. وهناك شروح قد نافسته فنفسته في إجادة الشرح ودقة التناول وحسن الأداء، وربما تفوقت عليه في المكانة العلمية، نذكر منها -مثلا-: شرح المفصل للزمخشري نفسه، وشرح المفصل للإمام فخر الدين الرازي، والمحصل في شرح المفصل لأبي البقاء العكبري، والتخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل، والمكمل في شرح المفصل لمظهر الدين الغرناطي، وغاية المحصل في شرح المفصل لابي محمد الأندلسي اللورقي، والمحصل لكشف أسرار المفصل ليحيى بن حمزة اليمني العلوي، وغيرها.

على ان شرح ابن يعيش -والحق يقال-قد افلح في كشف الغطاء عن مسائل النحو وقضاياه بأسلوب سهل بعيد عن التعقيد والتمحل في أغلبه-وإن كان المنطق قد أسره في أحيان كثيرة-حتى قال عنه يوهان فك :"... وحتى النحوي ابن يعيش يتنازل في شرحه للمفصل عن التظاهر بالأدب،فيكتب بأسلوب عادي ركيك"[٢٤] .

وما أخذه "يوهان" على ابن يعيش في اسلوب شرحه للمفصل،يفتقر-في رأينا- إلى الدقة والموضوعية،وإلى إجادة فهم النص العربي فهما مجردا من التأويل،فثمة فرق كبير بين الركاكة والبساطة، ذلك أن البساطة تنصرف إلى معاني: الوضوح في التناول، وقرب المأخذ، وبلوغ القصد، وهذه سمة في الأسلوب تدل

على مهارة الكاتب، وتمكنه من ناصية مادته العلمية،وقدرته على عرض هذه المادة بأسلوب محكم العبارة، ميسور الفهم، فإجادة ابن يعيش لعلم النحو، وعلو كعبه في اللغة، يسرا له سبيل التوسع في شرحه، فأحاط بمسائل النحو التي عرضها صاحب المفصل إحاطة تدبر ودراية وفهم .يقول الجنابي[٢٥] : "...ولا أكون بعيدا عن الواقع حين أزعم أن ابن يعيش كان دقيقا في التقصي، ثاقبا في التحري، متتبعا اللفظة الشرود، والمشكلة النافرة، فلا يدعها حتى تكون مغاليقها مفتحة، وأسبابها موصولة، وعباراتها واضحة ...من أجل هذا يصح اعتبار شرح ابن يعيش كتابا ذا فوائد جمة في اللغة والنحو، بما تضمنه من مسائلهما التي تناولها بروح الباحث الجاد".

منهج السخاوي في كتابه " المفضل "

السخاوي هو الإمام علم الدين،أبو الحسن،علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري، المقرئ، النحوي، ذكروا أنه كان إماماً علامة، مقرئا، محققا مجوداً، عارفا بالفقه وأصوله، إماماً في النحو واللغة والتفسير، طويل الباع في الأدب .

ووصفوه بالتواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق، ونصوا على أنه كان من أذكياء بني آدم، وأنه كان حلو النادرة مليح المحاورة، حاد القريحة، مطرح التكليف.

وقالوا : إنه أتقن علم القراءات والنحو واللغة على أبي محمد، القاسم الشاطبي، وأخذ عن أبي الجود غياث بن فارس المقرئ، وسمع في الإسكندرية من السلفي وابن عوف، وفي مصر من البوصيري وابن ياسين، وانتقل إلى دمشق، وتقدم بها على علماء فنونه واشتهر، وكان الناس يزدحمون عليه في الجامع لأجل القراءة، ولا تصح لواحدٍ منهم نوبة إلا بعد زمان .

صنف " المفضل في شرح المفصل " –في أربع مجلدات –، وسفر السعادة وسفير الإفادة،وشرح الأحاجي النحوية للزمخشري، وشرح القصيدة الشاطبية في القراءات، والكوكب الوقاد في اصول الدين،وله خطب وأشعار .

ولد بسخا – من أعمال مصر – ومات بدمشق، ليلة الأحد، ثاني عشر جمادى الأولى، سنة : ٦٤٣هـ[٢٦] .

صدر أبو الحسن كتابه :"المفضل في شرح المفصل " بمقدمة طويلة، بين فيها مكانة علم النحو من العلوم الأخرى، وأبرز فضله عليها، وقرر أنها جميعا تفتقر إليه، وتعتمد عليه، ثم خص الكتاب الذي سيشرح متونه بعبارات من هذه المقدمة، فأشاد بقيمته العلمية، ونص على أنه" أنفع ما ألف وجيزاً مضبوطاً، لمن استغنى بمختصر واقتصر عليه"[٢٧] .

وألزم نفسه بسرد تاريخ نشأة علم النحو ونضوجه سرداً مفصلاً، منذ عصر أبي الأسود الدؤلي الذي نسبوا إليه تأسيس هذا العلم ووضع بعض قواعده إلى عصر أستاذه : زيد بن الحسن الكندي .

وذكر أن علم النحو يتنازعه مذهبان ليس غير : مذهب علماء البصرة التي نشأ فيها، ونما في ربوعها، ومذهب علماء الكوفة، وجعل نحويي كل مذهب من المذهبين في طبقات .

وتعدُّ مقدمة كتاب " المفضل"- في رأينا – أطول مقدمات شروح كتاب " المفصل "، وأكثرها قيمة علمية، وأجلها اعتباراً، لأنها تضمنت طائفة مفيدة من القواعد والمسائل والآراء العلمية التي ينتفع بها الباحثون والمعنيون بعلم النحو .

ومن ينظر في كتاب: "المفضل"، يتبين له أن علم الدين قد ألزم نفسه بمنهج محدد في أثناء شرحه لكتاب: "المفصل في صنعة الإعراب"، فتراه يثبت الفصل الذي نص عليه الزمخشري دون أن ينقص منه شيئا، ويفتتحه بكلمة "فصل"، ثم يشرع في شرح ما أثبته مصدراً بالحرف "ش".

ويثبت في بعض الأحيان فصلين بتمامهما، وحين تتبعت هذه الظاهرة في كتابه، تبين لي انه يفعل مثل هذا حين يكون الفصلان قصيرين.[٢٨]

وقد أجمل السخاوي منهجه في الشرح في أثناء تقديمه لكتابه، فقال: " ... وقد بذلت الجهد في التفهيم... وأوردت "المفصل" فصلاً فصلاً، فإذا أنهيت كتابة الفصل، رسمت شينا حمراء، وهي شين الشرح، ثم شرحت الفصل حرفاً حرفاً، شرحاً مرتبًا، وفسراً مستوعباً..."[٢٩] .

وتلفى أبا الحسن يحد من الموضوعات – التي وردت في المفصل – ما يراه في حاجة ماسة إلى حد، وقصده من وراء ذلك، تفسير الموضوع، وتمييزه عن غيره، دفعاً لما يمكن أن يقع من لبس وإبهام. ويبدو لنا أن الرجل يميل في منهجه العام إلى تجنب الإكثار من هذه الحدود، ويولي اهتمامه بإبراز المعنى اللغوي لها في أغلب الأحيان. من ذلك – مثلاً – أن الزمخشري قال في باب " المفعول فيه "[٣٠] :" هو ظرفا الزمان و المكان ... " فقال السخاوي في شرحه :" الظرف في الاصل: الوعاء، وسميت هذه ظروفاً، لأنها أوعية للأحداث ... " ومن ذلك ايضاً قوله في أثناء شرحه لباب " التمييز"[٣١] :" التمييز في اللغة : عدل شيء عن غيره وإفراده منه، وقيل لما نحن فيه: التمييز، لذلك ... " .

ويذهب عبد الكريم جواد في تعليل هذه الظاهرة الشائعة في " المفضل" إلى أن علم الدين يحاول بذلك أن يبتعد بالنحو عن المنطق وأصول الفقه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً[٣٢] . ونرى أن الأمر أيسر من هذا بكثير فتخففُ السخاوي من حد بعض الموضوعات، وزهده في الإكثار منها، يعود إلى إنها كانت معروفة في الاوساط العلمية في عصره، و المعروف لا يحتاج إلى تعريف.

و يركز أبو الحسن عنايته –في شرحه – على الجانب اللغوي،و يبرز ذلك –أكثر ما يبرز– في أثناء تناوله للشواهد الشعرية، فتراه يفسر ألفاظها الغريبة، ويسوق معانيها، ويذكر تصاريفها واستعمالاتها في لسان العرب، و يسهب في ذلك إسهاباً ظاهراً.

وتبدو هذه العناية واضحة في كتاب "المفضل" فهي تكاد تشمل سائر الشواهد الشعرية التي وردت في الكتاب المشروح. وقد حفزه اهتمامه بهذا الجانب إلى أن يعتمد اعتمادا مباشراً على بعض كتب اللغة، كصحاح الجوهري وغيره، وعلى طائفة معتبرة من أئمة اللغة، كالأصمعي و الجرمي و أقرانهماّ.

وترى السخاوي يقف على الشاهد الشعري الذي استشهد به صاحب المفصل وقفة مستأنية، فيكمله إذا كان ناقصا، وكثيراً ما تجده يردفه ببيت آخر، أو بعدة أبيات من القصيدة التي ورد فيها. و يجتهد في نسبته إلى قائله، إذا ساقه الزمخشري غفلاً من النسبة، و يصوب ما أخطأ صاحب المفصل في نسبته. وإذا تبين له أنّ البيت الشاهد ينسب إلى شاعرين أو أكثر، فإنه لا يتردد في ذكرهم جميعا. يضاف إلى هذا، أنه يجهد نفسه في البحث عن قائلي الشواهد التي لم يعرف قائلوها، وهكذا. تجد أبا الحسن يتبع هذا النهج في اكثر الشواهد الشعرية التي استشهد بها الزمخشري في أثناء عرض مسائله النحوية.

وحين تعرض له آية قرآنية من الآيات التي استشهد بها الزمخشري في مفصله،فإنه يبادر إلى تحديد موطن الشاهد النحوي فيها –غالبا–، وإذا كانت هذه الآية تقرا على أكثر من وجه، فإنه ينبه على ذلك، وخاصة إذا كان وجه القراءة متصلا بموطن الشاهد النحوي.

وتجد أبا الحسن يتجه – في شرحه– إلى الاستقصاء و الشمول، فيتناول مسائل الفصل وعباراته و حتى كلماته، ولا يكاد يدع منه شيئا إلا وقف عليه، وأعطاه ما تيسر له من وقته وجهده. ويعد الإلمام بأوجه المسألة الواحدة كلها، ظاهرة عامة في شرح السخاوي لمسائل "المفصل" فهو يتناول المسألة، ويحيط بها احاطة وافية، ويستوعب تشعباتها جميعها، فيورد آراء النحويين فيها، ثم يثبت بعد ذلك رأيه، وقد يسرف في الاستقصاء أحيانا، فيخرج بذلك عن جادة القصد(٣٣) .

وتلفي منهج صاحب المفضل في التناول يختلف عن مناهج بعض الشارحين، فتراه يثبت الفصل الذي سيشرحة بتمامه، فلا يسقط منه شيئا، في حين ترى بعضهم يسلك سبيل الاختيار الذي تحكمه قيود الغموض أو الوضوح. وعلى هذا، فإن الفصول التي تضمنها شرح علم الدين، تصلح أن تكون نسخة معتبرة من كتاب " المفصل في صنعة الإعراب" تضاف إلى حصيلة النسخ الأخرى ذات القيمة العلمية.

واعتمد السخاوي في اثناء شرحة لكتاب " المفصل " على مصادر كثيرة في النحو واللغة وغيرهما. ومن ابرز هذه المصادر : كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح أبيات "الكتاب" للسيرافي، والانتصار لابن ولاد،

والكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري. وأفاد –إلى جانب هذا– من آراء طائفة كبيرة من النحويين، من أمثال: الخليل وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمازني وابن السراج والزجاج والفارسي وابن جني، وغيرهم[٣٤] .

ويعد كتاب " المفضل" من أكثر شروح "المفصل" أحتفاء بآراء النحويين و اقوالهم، فترى مصنفه يكثر من سرد هذه الأقوال، وينقل النصوص الكثيرة عنهم، مع حرص ظاهر على نقل النص بتمامه، دون أن يحدث تغييرا في الفاظه، أو يجور عليه في تأخير أو تقديم. وهو لا يجد ثمة حرجا في إيراد النص، حتى لو طال، واستوعب صفحات عديدة[٣٥] . وتراه يستدرك على صاحب "المفصل" ما فاته احياناً، وينبه على ما وقع فيه من سهو أو خطأ في أحيان أخرى.

وعلى الرغم من هذا الجهد الذي بذلهُ أبو الحسن في شرح متون "المفصل" وكشف خبايا مسائلة وقضاياه، فإنه يؤخذ عليه أنه يخلط بين الفصول أحيانا، من ذلك –مثلاً– أنه خلط بين الفصل الذي يقول فيه الزمخشري :" وينقسم إلى مفرد ومركب ومنقول " و الفصل الذي يليه، وهو قوله :" و المنقول على ستة أنواع..."[٣٦] وأهمل ما نص عليه الزمخشري في باب :" المنصوب على الاستثناء "، وهو قوله :" والمشبه بالمفعول هو الأول منها، و الثاني في أحد وجهيه، وشبهه به لمجيئه فضلةً، وله شبه خاص بالمفعول معه، لأن العامل فيه بتوسط حرف " فهذا النص تجاوز عنه السخاوي فلم يشرحه، وشرحه ابن يعيش[٣٧] .

منهج ابن الحاجب في كتابه "الإيضاح":

مصنف "الإيضاح" هو جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي المعروف بابن الحاجب، ذلك أن أباه عمر كان جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي.

اتجه عثمان إلى طلب العلم وتحصيله، ولزم الاشتغال به حتى برع في علم الأصول والعربية، فحفظ القرآن وهو –يومئذ– صغير، وتفقه على أبي منصور الإبياري وغيره على مذهب الإمام مالك، وقرأ بالسبع على أبي الجود وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وسمع منه اليسير، وتأدب على الشاطبي وابن البناء، وأخذ العربية عن الرضي القسطنطيني، وسمع من البوصيري وجماعة. وحدث عنه المنذري والدمياطي، وأجاز العماد البالسي ويونس الدبوسي.

ذكر الذين أرخوا لسيرته أنه قد تبحر في الفنون، فأضحى مقرئاً ونحوياً وأصولياً، وأمسى فقيهاً مناظراً، ومفتياً متبحراً، وكان الأغلب عليه علم النحو. وذكروا أيضا أنه خالف النحويين في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة، يعسر الجواب عنها. قال ابن خلكان: "... وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة، بسكون كثير، وتثبت تام" .

ووصفوه بأنه كان من أذكياء العالم، ومن أحسن خلق الله ذهناً، وأنه كان ثقة ديناً، وورعاً متواضعاً، ومطرحاً للتكليف، وأنه قد برع في علومه وأتقنها غاية الإتقان.

قدم دمشق، ودرس بجامعها في زاوية المالكية، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه، والتزم لهم الدروس، وعاد إلى القاهرة هو والشيخ عز الدين بن عبد السلام, وتصدر -هناك- حلقة التدريس بالفاضلية، ولازمه الطلبة، ثم انتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها، فلم تطل مدته.

صنف مختصراً في الفقه، وكتاب "المنتهى" في علم الأصول، والكافية في النحو وشرحها ونظمها، والوافية في النحو وشرحها، والشافية في التصريف وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل، والأمالي في النحو : بعضها على آيات، وبعضها على مواضع من المفصل، ومواضع من كافيته، ورزقت تصانيفه قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها.

ولد بأسنا – بليدة صغيره من الاعمال القوصية بالصعيد الأعلى – بعد سنة سبعين وخمسماية للهجره، ومات في الإسكندرية ضحى نهار الخميس، السادس عشر من شوال لسنة ست وأربعين وستمائة[٣٨] .

وحين وقفنا على كتاب "الإيضاح" وطوينا صحائفه – بعد قراءتها – صحيفة فصحيفة، ونظرنا في أسلوب تناوله لمسائل النحو التي نص عليها صاحب "المفصل" وتعقبنا منهجه في معالجة هذه المسائل وشواهدها، تبين لنا أن منهج كتاب "الإيضاح" – بوجه عام – هو منهج "المفصل" نفسه، ذلك أن ابن الحاجب قد بسط فيه آراء الزمخشري، وشرع في شرح فصول "المفصل" فصلاً فصلاً، وفقرة فقرة، إلا أنه لم يكن موافقاً لصاحب المفصل في كل ما يقول، بل وجدنا أنه قد خالفه في مواضع كثيرة، رد فيها بعض آرائه وأثبت ما يراه هو.

وإذا ما انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، وحملنا أنفسنا على الاستقصاء والشمول، وصممنا على أن نستبين منهجهُ استبانة مفصلةً، فإننا نجد –أول ما نجد- انه قد اعتمد في شرحه على عدة أصول من كتاب "المفصل" وكان – فيما يبدو- يوازن بين نصوص هذه الأصول في أثناء عمله، فإن واجه اختلافاً بين نسخة واختها نبه إليه، وصوب ما تطرق إليه الخطأ، فحين خاض في شرح قسم المشترك، قال[٣٩] :" وقع في بعض النسخ " :"المشترك" –بكسر الراء- وليس بصواب ... " .

ولا نرى صاحب الايضاح يسير على نهج واحد في شرحه، فهو -في الأغلب الأعم- يثبت أول عبارة من الفصل الذي يهم بشرحه، ثم يذيل ما أثبت منه بقوله :"... إلى آخره، أو "... إلى آخر الفصل"، ثم يمضي في الشرح والتحليل. وكان هذا سبباً مباشراً في أن تختلط نصوص "المفصل" بشرحه اختلاطاً يصعب فيه التفريق بينهما إلا بأمرين:

- أولهما : الرجوع إلى كتاب " المفصل" والتثبت من نص الزمخشري فيه.
- والثاني : تتبع بعض العبارات التي يستخدمها في شرحه تتبعا دقيقا، فقد وجدنا أنه يصدر نص كتاب "المفصل" – غالبا – بقوله[٤٠] :" قال الزمخشري، قال صاحب الكتاب، قال المصنف، ما ذكره الإمام، ثم قال، قوله" . ويصدر شرحه بقوله: قال الشيخ، قال رضي الله عنه".

وتراه يهمل شرح بعض النصوص، لأنها-في نظره- واضحة، لا تحتاج إلى مزيد من الإبانة والإيضاح وقد يبسط نص " المفصل " وافياً – وذلك في حالات نادرة –فيشرحه، ويقتنع بالإشارة أحياناً فتراه يوضح النص ويعقب على محتواه دون أن يثبته .[٤١]

وتلفي أبا عمرو يفرط في إيراد الحدود، ويوليها عناية شديدة، فقد أجهد نفسه في أن يحدَّ كل موضوع يعرض له، حتى تلك الموضوعات الواضحة التي لا تحتمل مزيداً من الإيضاح، فتراه يتعقب الزمخشري في تعريفاته، فما وجده من هذه التعريفات سائغاً، أقره،وما وجده منها غير ذلك، بادر إلى تقويمه، بعد أن ينص على أنه " غير مستقيم "، أو "ليس بسديد"، أو "ليس بجيد "، وإذا وجد أن المصنف قد أهمل حد موضوع، وضع له حدا بعد أن يبين السبب الذي حمل المصنف على هذا الإهمال [٤٢] .

وتجد أبا عمرو يتخفف من شرح بعض الموضوعات التي تطالعه في "المفصل " ويستقبلها بالصمت المطبق كما فعل في موضوع [٤٣] : "اسم ما ولا المشبهتين بليس " وموضوع [٤٤] :"ومن أصناف الاسم : المعرفة والنكرة، وقد يسقط بعض الفصول فلا يعرض لها،ولا يذكرها ألبتة [٤٥] .

ولما كان ابن الحاجب أصولياً متمكناً، فإنه نحا في تصنيف كتاب " الإيضاح " –بل وفي سائر مصنفاته- منحى الأصوليين، فبدا أسلوبه شديد الصعوبة، بالغ التعقيد، بعيد المأخذ جاف العبارة، يتجه إلى التشبث بأهداب المنطق وعلم الكلام . ويلوح لمن يدرس آثاره، أن عقلية الأصولي هي الطاغية في مباحثه، والمهيمنة على منهجه في التناول. فلا تكاد تفلت مسألة من مسائل كتاب "الإيضاح " من التأويلات والتعليلات والترجيحات التي تطغى على أساليب علماء أصول الفقه . خذ –مثلا على ذلك – قوله في أثناء شرحه لباب "النداء" [٤٦] : "...ومن النحويين من يقتصر على العلة المعنوية، فإذا ورد عليه : يا عبد الله، ويا رفيقاً بالعباد، وشبهه، أجاب بأن فيه مانعاً مع السبب، وقد ينتفي الحكم لانتفاء السبب،وقد ينتفي لوجود مانع، ويجعل المانع وجود الإضافة التي هي من خواص الأسماء ، وهي مناسبة لقوة الإعراب وثبوته، فلم يقو السبب لإثبات ما ينافي الإضافة من البناء ".

ولا يكاد يخفى على باحث أن :"السبب والمانع " من أحكام الوضع عند علماء الأصول، ولا يخفى أيضا أن عبارة :"انتفاء الحكم لانتفاء السبب " –وغيرها مما أوردناه هنا– يتردد ذكرها كثيرا في كتب الفقه وأصوله.

ولعمري لو عاصرت هذا الرجل لعاتبته فقلت له: ألا ترى يا أبا عمرو بأنك قد فلسفت علم النحو وأغرقته في منطق علماء الكلام، بعد أن عرضه صاحب "المفصل" واضحا ميسور الفهم، حتى بدا "ايضاحك" غامضاً، وعر المعنى،

بعيد المأخذ، عسير الفهم على طالبه، وما حملك على استعمال: المانع والسبب و العلة المعنوية وغيرها من الاصطلاحات الاصولية ؟! واني لأجد نفسي مضطرا إلى الهمس في أذنك: إن اسلوبك في تناول المسائل النحوية قد ذكرني بأسلوب سلفك الرماني الذي نحا في نحوه نحوا فلسفياً حتى أثار حفيظة سلفك الفارسي الذي جهر بسخطه على هذه الفلسفة النحوية، فقال: " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شئ، وإن كان النحو ما نقوله، فليس مع الرماني منه شئ"(٤٧) .

ومهما يكن من أمر "إيضاح" أبي عمرو، فإننا نستطيع أن نتجاوز الظن إلى الترجيح بأنه قد اعتمد –في أثناء شرحه لكتاب "المفصل" على بعض شروح الكتاب نفسه التي سبقت شرحه، وأخذ منها ما شاء دون أن يشير إلى آراء مصنفيها، فلدى قراءتنا الجزء الثاني من كتاب: " المحصل في شرح المفصل " لأبي البقاء العكبري، تبين لنا –دون شك– أن ابن الحاجب قد رجع إليه، وأفاد منه، ونقل منه عبارات كثيرة. خذ –مثلاً– قول أبي البقاء في أثناء شرح باب " المضمرات"(٤٨) :"....لأن "أفعل" مع تخصصه أشبه المعرفة شبها قويا من حيث قولك : زيد افضل من عمرو، بمنزلة : زيد الافضل، لأن الفضلية معهودة، ولذلك أقيم مقامه ..."، وقول ابن الحاجب في أثناء شرح الباب نفسه:"... والفرق بينهما أن : أفعل من كذا، يشبه المعرفة شبهاً قوياً من حيث المعنى، حتى ان معنى قول: أفضل من كذا : الأفضل، باعتبار فضلية معهودة، ولذلك، قام مقامه ..." . وتبدو لك عبارة الامام العكبري أوضح وأسلس وأقرب إلى نفس طالب العلم ذلك أن ابن الحاجب قد كسا عبارته كسوة أصولية ألحقت بها نائرة في البعد والغموض.

ويعير أبو عمرو الخلافات النحوية أهمية بالغة، فحين يقع نظره على مسألة نحوية من مسائل الخلاف، تراه يقف عليها وقفة طويلة، فيبسط الآراء الخلافية فيها، ثم يمضي إلى مناقشة هذه الآراء، والرد عليها، ونقضها أو تأييدها .

وتجده يرجح آراء نحويي البصرة – غالبا – ويتبنى مذهبهم،ثم يلتمس الأمثلة والشواهد القرآنية، فيعضد بها رأيه، وربما التمس الشواهد الشعرية التي تعزز مذهبه ومذهبهم . ولا يفتر له عزم في المناقشة والبحث والإسهاب، ولا يمل ولا يكل عن التفريعات والتعليلات ويذهب في ذلك كله مذاهب شتى .

وتلفيه يعرض المسألة التي ثار حولها الخلاف أحياناً، ويصرف همه إلى بسط حجة كل فريق في الوجه الذي يراه، ثم يبدي رأيه في كل حجة منها على حدة، ويرجئ تحديد موقفه حتى يفرغ مما يعرض، فإن كان ثمة وجه ترجيح واضح يعينه على فصل القول فيها، فإنه يفعل، وإن لم يكن، فإنه يصمت عن إبداء رأيه، ويمضي(٤٩) .

وترى أبا عمرو يتشبثُ بأطراف الموضوع العارض، فيقبل عليه، ويشبعه بالتدقيق، ويوسعه بالنقاش، ويؤكد على معانيه، ويجعل هذه المعاني متميزة عن ألفاظه، وذلك في غمرة التعليلات لمسائل النحو، حتى غدا هذا النهج سمة عامة تسم كتاب الإيضاح كله. وقد يخرج عن الموضوع الذي يتلبس بشرحه أحياناً، فيخوض في موضوعات ليست من صميم البحث، كحديثه عن الحروف الجارة ومعانيها(٥٠) .

وتجد حديثه –في أثناء شرحه– يجري على استرساله، فليس ثمة فصلٌ بين كثير من أبواب الكتاب وموضوعاته، وتراه يسلك سبيل التعميم أحيانا، ففي أثناء شرحه باب "المفعول فيه"، اقتصر في حديثه على ذكر الأحكام والاختلافات، وسكت عن ذكر أنواع الظروف –متصرفة وغير متصرفة – وعددها، وما إلى ذلك من تخصيص[٥١] .

ويندر أن ترى أبا عمرو يعير الشاهد الشعري ذلك الاهتمام الذي وجدناه لدى ابن يعيش و السخاوي، فقد يثبت قطعة من البيت، ثم ينص على موطن الشاهد النحوي فيه، وقد يجتزئ بشطر من البيت، ويتجاوز عن ذكر الشطر موضع الاستشهاد.[٥٢] ويختلف موقفه من البيت الشاهد حين يكون موضع خلاف، فتراه – حينئذ– يحتفل به احتفالا ظاهرا، فيورده، ثم يسوق آراء النحويين فيه، ويرجح رأيا على غيره، ويعلل سبب هذا الترجيح[٥٣] .

ويتعقب ابن الحاجب ما نص عليه الزمخشري في المفصل، فإذا وجد نقصاً، استدرك على صاحب الكتاب ما فاته. ومن أمثلة ذلك، قوله حين خاض في شرح: "أبنية الثلاثي"[٥٤] : "... وبقي عليه من أمثلة هذا الفصل ...". وكثيراً ما نجد أبا عمرو يعترض على أبي القاسم ويخطئه، وترى ذلك ماثلا في مواطن كثيرة من كتاب "الإيضاح"، وليس هذا فحسب، بل تجده يختلف معه حتى في تنظيم المادة العلمية وتبويبها فيأخذ عليه أحياناً، انه اثبت بعض المسائل في غير أبوابها[٥٥] .

وحين تقرأ كتاب "الإيضاح"، وتطيل الوقوف على مادته العلمية، وتمعن النظر في المصادر التي استقى منها الآراء و الأفكار، يتبين لك أن ابن الحاجب قد اعتمد على طائفة كبيرة من مصادر النحو و اللغة، وأنه كان يعولُ غالبا– على آراء الرعيل الأول من أمثال : الخليل وسيبويه وأبي زيد وأبي عبيدة والكسائي والفراء وأبي علي الفارسي وغيرهم . وقل أن تجده ينسب الآراء النحوية التي يسوقها في أثناء شرحه إلى ذويها من العلماء[٥٦] .

أما بعد،

فقد فرغنا من عرض مناهج هؤلاء الشراح لكتاب " المفصل "، وتتبعنا مسيرة كل منهم في اثناء قيامه بالشرح، واجتهدنا في أن ننقل صورة تتسم بالدقة والموضوعية والإنصاف . ومع ذلك، فإنه ليبدو لنا أن هذه الصورة في حاجة إلى ما يقرها، ويحدد إطارها، ويجعلها أكثر وضوحا وإشراقا وواقعية. ومن هنا، رأينا أن نختار فصلاً واحداً من فصول موضوع من موضوعات الكتاب المشروح، وأن نخص بهذا الاختيار :" المفعول له "، ثم ندع كل شارح منهم، يكشف لنا بنفسه عن منهجه في شرحه دون أن نعفي أنفسنا من التحفز لإبداء وجهة النظر أو التعليق .

ويرجع سبب هذا الاختيار إلى أمور: أما أولاً : فلأنه موضوع قصير ومحدد، وأما ثانياً : فلأننا ننشد الهرب من الإطاله التي تلحق في نفس القارئ شيئا لا يستهان به من الملل وضيق الصدر، وأما ثالثاً: فلفتح معبر بين الدارس و الشارح، وإحكام الوصل بينهما، أما رابعاً: فلأن البحث العلمي يكون أكثر واقعية وصدقاً،

واجل نفعاً وفائدة حين يكون معززاً بشئ من التطبيق المحسوس، لأن ذلك كفيل –في مثل هذا الموضع- بفتح عيون دارسي النحو العربي لرؤية التفاوت الماثل بين هذه الشروح.

وفي سبيل تحديد إطار الصورة، وتوضيح معالمها وأبعادها، فإننا سنحمل أنفسنا على عقد موازنة بين هذه الشروح، لنستبين أوجه الاتفاق والافتراق، والتفاوت والاختلاف فيما بينها، ونقف على ما يتميز به كل شرح منها على قرينيه.

المفعول له

قال الزمخشري في المفصل[٥٧]

المفعول له: هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب : لمه، وذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر، وادخلر فلانٍ، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبناً، وفعلت ذلك أجل كذا، وفي التنزيل : " حذر الموت" .

قال ابن يعيش في شرح المفصل[٥٨] : " المفعول له / فصل

– قال صاحب الكتاب: هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب : لمه، وذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر، وادخار فلانٍ، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبنا، وفعلت ذلك أجل كذا، وفي التنزيل : " حذر الموت" .

- قال الشارح : أعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وإنما يذكر علة وعذراً لوقوع الفعل، وأصله: أن يكون باللام، وإنما وجب أن يكون مصدراً، لأنه علة وسبب لوقوع الفعل، وداع له. و الداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً، وذلك من قبل أن الفعل : إما أن يجتذب به فعل آخر، كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك، وزرتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال،وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة.

وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل، كقولك: فعلت هذا حذر شرك، فالحذر معنى حاصل يتوصلُ بما قبله من الفعل إلى دفعه، و المصادر معانٍ تحدث وتنقضي، فلذلك كانت علةً، بخلاف العين الثابتة.

وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك : زرتك طمعا في برك، وقصدتك رجاء خيرك، فالطمع ليس من لفظ: زرتك، و الرجاء ليس من لفظ: قصدتك .

ولا تقول : قصدتك لقصد، ولا : زرتك لزيارة، لأن المفعول له : علة لوجود الفعل، والشيء لا يكون علة لنفسه، إنما يتوصل به إلى غيره . وإنما قلنا: إنه علة وعذر لوقوع الفعل، لأنه يقع في جواب: لم فعلت؟ كما يقع الحال في جواب :كيف فعلت؟ وإنما كان أصله أن يكون باللام، لأن اللام معناها: العلّة

والغرض، نحو: جئتك لتكرمني، وسرت لأدخل المدينة، أي : الغرض من مجيئي الإكرام، والغرض بالسير: دخول المدينة.

والمفعول له : علة الفعل و الغرض به، و الفعل يكون لازماً، أو منتهياً في التعدي فعدّي باللام وقد تحذف هذه اللام، فيقال: فعلت ذاكَ حذارَ الشر، وأتيتك مخافة فلان، وأصله: لحذار الشر، ولمخافة فلان، فلما حذفت اللام، وكان موضعها نصبا، تعدى الفعل بنفسه، فنصب، كما يقال: واختار موسى قومه سبعين رجلا، واستغفرت الله ذنباً، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه، فإنه لا يسوغ حذفها، لا تقول: استوى الماء الخشبة، وذلك، لأن دلالة الفعل على المفعول له، أقوى من دلالته على المفعول معه، وذلك لأنه لابد لكل فعل من مفعول له، سواء ذكرته أم لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة، وليس كل من فعل شيئاً، يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب.

وقد يحذف المصدر، ويكتفى بدلالة اللام على العلة، فيقال: زرتك لزيد، وقصدتك لعمرو، ولا يجوز حذف اللام و المصدر معاً، فتقول في: قصدتك لإكرام زيد، وأنت تريد لزيد، لزوال معنى العلة.

وربما أوقع في بعض الأماكن لبساً بالمفعول به، إلا ترى انك إذا قلت جئت زيداً، وأنت تريد لزيد، لزوال معنى العلة، وربما أوقع في بعض الأماكن لبساً بالمفعول به، ألا ترى أنك إذا قلت: جئت زيداً، وأنت تريد: لزيد، التبس بالمفعول به .

وقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)، فحذر الموت، نصب لأنه مفعول له، وكذلك موضوع: الصواعق، نصب على المفعول له، أي : من خوف الصواعق لآن "من" قد تدخل بمعنى اللام، فتقول خرجت من أجل زيد و من أجل ابتغاء الخير، واحتملت من خوف الشر، قال الشاعر:

يغضي حياءً، ويغضى من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

فقوله: من مهابته، في موضع المفعول له، واسم ما لم يسم فاعله، المصدر المقدر، ولا يكون: من مهابته، في موضع اسم ما لم يسم فاعله، لأن المفعول له، لايقام مقام الفاعل، لئلا تزول الدلالة على العلة، فاعرفه"

و قال ابو الحسن السخاوي : [٥٩] " المفعول له

هو علة الاقدام على الفعل، وهو جواب: لمه، وذلك قولك :فعلت كذا مخافة الشر، وادخار فلانٍ، وضربته تاديبا له،وقعدت عن الحرب جبناً، وفعلت ذاك أجل كذا، وفي التنزيل :"حذر الموت ".

ش:

معنى مفعول له، أي: لأجله، فهو علة إصدار الفعل، ولهذا يسمى الغرض أيضاً، وعلة الفعل في عذر الفاعل، لقبه بذلك كله البصريون. وأما الكوفيون فانه عندهم من جملة المصادر . وإذا كان علة الفعل،

والحامل للفاعل عليه، صح أن يكون جواب : لم فعلت؟ قال سيبويه ــ رحمه الله ــ،كأنه قيل لِمَ فعلت كذا وكذا، فقال : لكذا، ولكنه لما طرح اللام، عمل فيه ما قبله .

قلت : ولهذا سموه مفعولاً له، ولذلك أيضاً قال النحاة : أن اللام معه محذوفة،فقولك: خرجت ابتغاء الرزق ؛ لابتغاء الرزق، سواء، إلا انك إذا جئت باللام، اتصل بالفعل اتصال الإضافة، وإذا حذفتها، اتصل اتصال التعدية، فاللام متعلقة بالفعل،والفعل عامل فيها، وفيما اتصلت به،أعني: أن الجار و المجرور في موضع نصب بالفعل، وإذا لم تأت باللام، وصل الفعل إلى ما كان مجروراً بها وانتصب به، فمن هذه الجهة،انتصب المفعول له.

وتقول: فعلت أجل كذا، فانتصب "أجل" على أنه مفعول له. فإن قيل: فمن شرطه أن يكون مصدرا، قيل: الأجل، مصدر: أجلت كذا أجله أجلاً: إذا جنيته، قال خوات بن جبير:

وأهل خباءٍ صالح ذات بينهم قد احتربوا في عاجل أنا آجله

أي: أنا جانيه، فإذا قلت: أجل كذا، فمعناه : جناية كذا ومن جزائه، أو يكون مصدر : أجل يأجلُ، أي : كسب، وفيه لغتان : فتح الهمزة وكسرها، وكذلك قول عدي بن زيد :

أجل أن الله قد فضَّلنا فوق من أحكأ صلبا بإزارِ

يروى بفتح الهمزة وكسرها، يقال : أحكأت العقدة وأحكيتها : إذا شددتها .

ومن المفعول له قوله عز وجل : (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ حذر الموت) أي : خوف الموت، وقال النابغة :

وحلَّت بيوتي في يفاع ممنعٍ تخال به راعي الحمولة طائرا [٦٠]

حذارا على أن لا تنال مقادتي ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا [٦١]

وقال الله عز وجل [٦٢] : (كالذي ينفق ماله رئاء الناس)، وتقول : خرجت ادخار فلانٍ، أي : لأجل ادخاره، وضربته تأديباً له، أي : من أجل التأديب، وقعدت عن الحرب جبنا، أي : من أجل الجبن "

وقال ابن الحاجب [٦٣] : " المفعول له .

- قال صاحب الكتاب : هو علة الإقدام على الفعل
- قال الشيخ [٦٤] : قياس قوله في المفعول معه، أن يكون ههنا : هو المنصوب لعلة الإقدام على الفعل، لأنه إذا لم يقل المنصوب، دخل تحته كل ما يكون علة، ومن جملته المخفوضُ، فيفسدُ الحدُّ، لأن كلامنا في المنصوبات .

قال – رضي الله عنه –[٦٥] : كلُّ ما يذكر مفعولاً من أجله، فهو علة الإقدام على الفعل، فإذا قلت : ضربته تأديباً فالتأديب سبب الضرب، فإن قلت : وكيف يكون الضرب سبب الشيء، وذلك الشيء سببٌ له، ونحن نقطع بان الضرب سببٌ للتأديب، فالجواب : أن التأديب له جهتان : هو باعتبار أحدهما سبب، والآخر مسببٌ، فباعتبار عقليته ومعلوميته وفائدته : سببٌ للضرب، وباعتبار وجوده : مسببٌ للضرب، فالوجه الذي كان به سببا،غير الوجه الذي كان به مسبباً. وإنما يتناقض أن لو كان سبباً مسبباً لشيء واحد من وجه واحد. وكل فعل هو سبب من وجهٍ لوجود أمر، فإن معقولية ذلك الأمر سبب للإقدام على الفعل، كقولك : أسلم تدخل الجنة، فالإسلام سببٌ لدخول الجنة، ومعقولية دخول الجنة وفائدته سبب للإقدام على الإسلام، وكذلك قولهم : ابن بناء تستظلَّ به، فالبناء سبب للاستظلال، ومعقولية الاستظلال، هو الحامل على البناء ."

موازنة بين الشروح

أما بعد،

فقد عرضنا منهج كل شارح على حدة، وعززنا هذا العرض بشرح فصل واحد من فصول "المفعول له"، ولكن معالم الصورة –في رأينا– لم تكتمل . ولهذا، فسوف نحمل أنفسنا على الموازنة بين هذه الشروح، لنقف على ما يتميز به كل شارح منهم في أسلوبه، وفي منهجه، وفي بلوغ القصد، وإصابة الغرض، وما يترتب على ذلك كله من فائدة علمية.

وسوف نبيح لأنفسنا –دون حرج– أن نتناول أظهر وجوه الاتفاق والافتراق والتفاوت بين هذه الشروح، وأن نغضَّ الطرف عن الجزئيات والفرعيات –إلا بقدر–، ذلك أن التناول الشامل يحتاج منا إلى تصنيف كتاب كبير، وليس هذا من مهمتنا في مثل هذا الموطن.

وإنه يلوح لكل ذي عينين، بل لكل من يرى بواحدة، أن هنالك تفاوتاً ظاهراً بين الشروح الثلاثة، واختلافاً بيناً في أسلوب التناول، وفي شرح المسائل النحوية العارضة، وفي تعزيز هذه المسائل بالشواهد والأمثلة التي تفك غامضها، وتجلو مبهمها، وتكشف مستورها، وتجعلها قريبة المأخذ، وذلك –فيما نرى– رهنٌ بثقافة كل شارح منهم، وبحظه من العلم والتحصيل، وبوجهة نظره، وسعة أفقه، ودقة فهمه، وسلامة نيته، مع أنهم عاشوا في عصر واحد، وماتوا في عقد زماني واحد.

وحين بادرنا إلى إعادة النظر في هذه الشروح، وجدنا –أول ما وجدنا– أن كل شارح من أصحابنا قد اعتمد على طائفة من نسخ كتاب "المفصل"، وشرع –في أثناء شرحه– يقابل فيما بين نصوصها، ويتحقَّقُ من صحة هذه النصوص، ويصوبُ ما يطالعه فيها من خطأ واختلاف.

وزاد ابن الحاجب على ذلك بأنه قد اطلع على بعض الشروح التي سبقت شرحه، وأخذ منها ما شاء دون أن يشير إلى آراء مصنفيها، وهذا نهج درج عليه ابن الحاجب في مُصَنَّفاته الأخرى كالكافية والشافية، وإلقاء نظرة متحققة على كتاب "المحصل في شرح المفصل" للإمام أبي البقاء العكبري تثبت للمعنيين بأمر "المفصل" أن ابن الحاجب قد رجع إليه، وأفاد منه، ونقل عنه عبارات كثيرة دون أن يذكر صاحبها من قريب أو من بعيد.

وتفرَّد السخاوي بتصدير شرحه بتلك المقدمة الطويلة التي تحدث فيها عن مكانة علم النحو وفضله وتقدمه على سائر العلوم. ذلك أن هذه العلوم تفتقر إليه، وتعتمد عليه في تمكين طالب هذا العلم من تركيب الكلام العربي تركيباً بريئاً من العيب والخلل، وموافقاً تماماً لواقع اللغة العربية وأصالتها وسمت واضعها .

وحمل نفسه على التأريخ لعلم النحو منذ أن وجد ونشأ إلى أن نما ونضج واستوى على عوده، وبات علما متكاملا له قواعده وأصوله واصطلاحاته، وفروعه ومسائله وموضوعاته، وله مذاهبه واتجاهاته، وأساتيذه وشيوخه، وتلاميذه وطلابه، من عصر أبي الأسود الذي نسبوا إليه فضل التأسيس والإنشاء إلى عصر شيخه : زيد بن الحسن الكندي، الذي تلقى علم النحو على يديه .

وجعل النحويين البصريين والكوفيين في طبقات، وتوسع في عرض هذه الطبقات توسعاً يدلك فيه على أنه نحوي جليل، عليم برجال هذا العلم وشيوخه، ومذاهبه ومناهجه .

وأشاد في هذه المقدمة بمنهج كتاب " المفصل " في عرض المسائل، ونبه الدارسين إلى قيمته العلمية، ونص على أنه أنفع المختصرات النحوية وجازة وضبطاً. وبسط بعد ذلك منهجه في الشرح حين أفصح لنا عن أنه سيثبت الفصل من الكتاب المشروح، ثم يشفعه برسم " ش حمراء "، وهي شين الشرح .

وتناول في مقدمته طائفة من المسائل والآراء، ففتح الباب للدارسين من بعده ليفيدوا من حصيلة جهده، ومن النتائج العلمية التي حققها، مما جعل " المفضل " يتطاول ويتسامى على شرحي: ابن يعيش وابن الحاجب، إذ نجح في أن يبسط بين أيدي المعنيين بالتأريخ لنشأة العلوم، ما قد يفتقرون إليه من معلومات عن نشأة علم النحو وتطوره .

والتزم ابن يعيش والسخاوي بكتابة نصّ الفصل الذي سيشرحانه بتمامه، إلا أن ابن يعيش قد حمل نفسه على تجزئة الفصل الطويل إلى مسائل، بينما يورده السخاوي دفعة واحدة – وقد يثبت فصلين إذا كانا قصيرين – ويفتتحهُ بكلمة " فصل "، ويستهل شرحه ب " شين حمراء "، وهو في هذا يتفوق على زميليه في الدقة والوضوح .

وافترق ابن الحاجب عن زميليه فاكتفى بكتابة العبارة الأولى من الفصل الذي يهمُّ بشرحه، وتخفف من ذكر سائره، ويستهلُّ ما كتب بقوله : " قال الزمخشري " أو " قال المصنف " أو ما شاكل ذلك، ويختم ما كتب بقوله :" إلى آخره " أو " إلى آخر الفصل ". وقد يكتفي بالإشارة والتنبيه فيوضح محتوى الفصل دون أن يثبت منه شيئا، وربما يورد الفصل تاماً – في حالات نادرة –، ثم يمضي بعد ذلك كله إلى أداء مهمته، فيستهل شرحه بقوله : " قال الشيخ " أو" قال رضي الله عنه "– يعني نفسه –. ولهذا، فإن الفصول التي وردت في شرحي : ابن يعيش والسخاوي تصلح أن تكون نسختين موثقتين من كتاب " المفصل "، في حين لم يتحقق ذلك في شرح ابن الحاجب .

ومال علم الدين إلى التخفيف من حد الموضوعات التي يشرحها، إلا إذا غلب على ظنه أن موضوعا منها يحتاج إلى حدٍّ، وذلك لتفسيره أو إزالة ما يعتريه من لبس أو غموض، أو للكشف عن معناه اللغوي .

والتزم ابن يعيش بحد الموضوع الذي يحده الزمخشري بعد أن يستحضر الحدود التي وضعها العلماء له، ويشرح الحدِ الذي يتطلب شرحاً.

ويفترق ابن الحاجب عن زميليه في هذه المسألة، فتجده يولي هذه الحدود عناية خاصة، إذ تراه يتعقب الحدود التي وضعها الزمخشري فيقرُّ منها ما يراه سائغاً، ويقوم ما يتطلب – في رأيه – تقويماً بعد أن ينصَّ على أن الحد غير مستقيم أو غير سديد أو ليس بجيد. ويحدُّ الموضوعات التي أغفل الزمخشري حدها ويشغل نفسه في التماس السبب الذي حمله على هذا الإغفال، ويضع حدا لكل موضوع يعرضُ له، حتى تلك الموضوعات الواضحة التي لا متسع فيها لمستزيد، وهو بذلك يبلغ القصد ويزيد في وضع الحدود للموضوعات النحوية التي وردت في كتاب " المفصل " .

ويلمُّ الشارحون بالمسألة العارضة فترى ابن يعيش يسهب في شرحها – أحياناً– فيذكر من أوجهها أكثر مما ذكر الزمخشري، ويخص المسائل اللغوية والصرفية بوقفة خاصة، فيتوسع في شرحها، ويشبعها توضيحاً وتوجيهاً، ويعززها بالشواهد التي تقرب بعيدها، وتيسر عسيرها . وربما يرجع ذلك إلى علمه الواسع باللغة وصرفها الذي تسلل إليه من كتابه :" شرح الملوكي في التصريف" وهو الكتاب الذي شده وزين له الانقطاع عن "شرح المفصل"، وأغراه في ألا يعود إلى إتمام شرحه إلا بعد أن يفرغ من تصنيفه[٦٦] .

ويقبل ابن الحاجب على المسألة فيشبعها بالتدقيق، ويغمرها بالنقاش، ويبالغ في التأكيد على معانيها تأكيداً يجعل هذه المعاني متميزة عن الألفاظ، ظاهرة عليها في غمرة التعليلات، حتى غدا هذا النهج سمة عامة تسم كتاب "الإيضاح" كله. وقد يخرج عن نص المسألة التي يتلبس بشرحها فيخوض في شرح موضوع آخر لا

يتصل بمضمونها، كما فعل –مثلا – في أثناء شرحه للحروف الجارة واستقصاء معانيها، وهو– في هذا كله – يفترق عن زميليه.

وربما كانت هذه السمة المنطقية المقرونة بالتعليل والتأويل ثمرة من ثمرات علم الأصول، ومن ثمرات علم الكلام، ومن طموحه الشديد في أن يكون له مكان بارز في علم النحو، وربما من إحساسه بالتفوق في هذا العلم على أولئك الذين سبقوه من أمثال الزمخشري وغيره، ويدل على مذهبنا هذا، ذلك الإفراط في الاعتراض على أبي القاسم الذي تجده ماثلا في مواضع كثيرة من كتاب " الإيضاح "، والمبالغة في تخطئته في مسائل كثيرة، والتقصد في مخالفته حتى في تنظيم المادة العلمية وتبويبها، فيأخذ عليه أحياناً أنه قد أورد بعض المسائل في غير أبوابها.

ويبزُّ علم الدين صاحبيه في الشرح، فيسلك جادة الاستقصاء والإحاطة والشمول، ويتوسَّعُ توسعاً ينأى به عن القصد، وهو – في هذا– يذكرنا بمناهج المفسرين الذين يتوسعون في شرح النص القرآني، وينزعُون إلى تأويله، ويستقصون أسباب النزول، ويثبتون الاحكام الشرعية المترتبة عليه، ويستشهدون –في أثناء تفسيره– بكلام العرب –شعراً ونثراً –، ويذكرنا –أيضاً– بمناهج القراء ومذاهبهم في توجيه القراءة، والإحاطة بأوجهها، ذلك أن الرجل كان مفسراً مقرئاً كما تفصح سيرته .

واتفق الشارحون في شرح الشواهد النحوية النقلية وتخريجها، ولكنهم افترقوا بعض الافتراق في تناولها، وتفاوتوا في مدى الاهتمام بها . أما ابن يعيش فتراه يعزو البيت الشاهد – غالباً– إذا أرسله صاحب "المفصل" بلا عزو، وقد يخالفه في عزوه، ويُصوبُ خطأه إذا وجده مخطئاً، ثم يمضي إلى شرح اللفظ الغريب فيه، ويسوق معناه حين يتطلب الأمر ذلك، ثم يدلك على موطن الشاهد النحوي فيه قبل أن يتحول عنه إلى مسألة أخرى .

وأما علم الدين فتلفيه يقبلُ على البيت الشاهد فيوليه عناية مميزة، وهي عناية تبدو ماثلة في "المفضل" في سائر الشواهد، ذلك أنه يبادر إلى إتمام الشاهد إذا عرضه الزمخشري ناقصاً، وكثيراً ما تجده يردفه ببيت أو أكثر من القصيدة التي وقع فيها، ويعزوه إن عرض له غفلا من العزو، ويصوب الخطأ في العزو –إن وجد– ويجدُّ في البحث عن عزو الأبيات المجهولة القائلين، وإذا طالعه شاهد معزو إلى شاعرين أو أكثر فإنه يذكرهم جميعاً، ثم يرجح العزو إلى شاعر منهم. وينصرف بعد ذلك إلى اللغة فيشرع في شرح الألفاظ الغريبة والكشف عن معانيها، ويحمل نفسه على تصريف اللفظ واستعماله أحياناً، ويسهب في ذلك إسهاباً ظاهراً، وهو في ذلك يبدو أكثر نفعاً وأعمُّ فائدة من الشرحين الآخرين.

وأما ابن الحاجب فلا يكاد يعير البيت الشاهد ذلك الاهتمام الذي وجدناه لدى زميليه، فتراه يثبت قطعة من البيت، أو يسوق صدره ويهمل ذكر سائره، ثم ينص على الشاهد النحوي فيه. وإذا كان البيت موضع

خلاف وجدل، فإنه –حينئذ– يحتفل به، ويتلقاه بنفس مرضية، فيقف عليه وقفة طويلة، ويورد آراء النحويين فيه، ويختمها بترجيح رأي، ويشفع هذا الترجيح بالتعليل.

ولما كان الأصوليون وأرباب الكلام مغرمين بالمناقشة والتعليل، ومفتونين باصطناع الأدلة والبراهين لإثبات وجهة النظر، فإن أبا عمرو قد أعار الخلافات النحوية أهمية بالغة، واتخذ من كتاب "الإيضاح" معبراً سالكاً لبسط الخلافات النحوية، والخوض فيها، لأنها مجال رحب يتسع لعرض آرائه، فحين تحمل نفسك على النظر في الكتاب فصلا ففصلا، فإنه يستبين لك أن أبا عمرو لم يكن مهيأً لموافقة أبي القاسم في كل آرائه، وإنما تلفيه يحمل نفسه حملاً على مخالفته في مواضع، ويثبت ما يراه هو، مع أنه قد تأثر بشخصية" الزمخشري النحوي" حتى العظم، واقتفى أثره في أشياء كثيرة : في المنهج وطريقة البحث، وهذا كله يمنحني الحق في القول : إن كتاب "الكافية" يبدو –لأول وهلة – أنه نسخة ثانية من الأقسام الثلاثة: الأسماء والأفعال والحروف التي تضمنها كتاب "المفصل "، اللهم إلا بعض الفروق القليلة الشكلية في التقديم والتأخير، وما شاكل ذلك[٦٧] .

وتجده يقف على المسألة الخلافية،فيسوق آراء النحويين فيها، ويخوض في مناقشة هذه الآراء وتقليبها، ويميل إلى ترجيح آراء البصريين، ثم يمضي إلى التماس الشواهد التي تعزز مذهبه ومذهبهم، دون أن يفتر له عزم في البحث والمناقشة، ودون أن يكلّ أو يملّ من التعليل والتفريع .

وقد يعرض المسألة الخلافية، ويسوق حجة كل مذهب فيها، ثم يبدي رأيه في كل حجة منها على حدة، وقد يرجيء تحديد موقفه حتى يفرغ مما يعرض، فإن كان ثمة وجه ترجيح واضح يعضده في فصل القول فيها، فعل، وإن لم يكن، فإنه يصمت عن إبداء رأيه صمتا أبلغ من كل كلام، ويضع حبله على غاربه، ويمضي غير معقب .

ومن هنا، يمثل كتاب "الإيضاح " أمامنا على أنه شرح ذو قيمة علمية معتبرة في مسائل الخلاف النحوي، ويتقدم على الشرحين الآخرين خطوة، في أنه يتيح الفرصة لأولئك المعنيين بأمر الخلافات النحوية ليفيدوا منه بقدر الحاجة والوسع والطاقة .

وطغت عقلية الأصولي على أسلوب ابن الحاجب في مباحثه كلها، وهيمنت على منهجه في تناول القضايا ودراسة المسائل . ولذلك، فإنه نحا في شرحه للمفصل منحى المناطقة وعلماء الكلام، واستعمل اصطلاحاتهم ويشهد لنا ببعض ذلك شرحه لفصل" المفعول له" الذي عرضناه قبل صفحات .

ويلوح لمن ينظر في هذا الشرح أن المنطق قد تلعب بأسلوب مصنفه وعبث به، فبدا –لذلك – أسلوباً غامض الفكرة، جافّ العبارة، بعيد المأخذ، عسير الفهم على طلبة العلم .

ولم يكن زميلاه كذلك، أما ابن يعيش فقد أحاط بمسائل "المفصل" وموضوعاته إحاطة تدبرٍ ودرايةٍ وفهم، وأفلح في كشف المخبوء من هذه المسائل والموضوعات بأسلوب محكم العبارة، واضح القصد، قريب

المأخذ، ميسور الفهم، بعيد عن المنطق، حتى تطاول عليه "يوهان فك" فاتهمه بأنه قد شرح المفصل بأسلوب عادي ركيك .

وأما السخاوي فتناول مسائل "المفصل" وعباراته وحتى ألفاظه بالشرح والتفسير والإبانة، فتراه لا يكاد يدع شأناً من شؤون المسألة إلا وقف عليه، وأعطاه من وقته وجهده ما تيسر وزيادة، بأسلوب جليٍّ قريبٍ، وتعبير دقيق رقيق، بعيد عن أساليب المناطقة وعلماء الكلام .

واتفق الشارحون على التخفف من شرح الفصول الواضحة، وعلى الاستدراك على صاحب الكتاب المشروح حين يقتضي الحال ذلك، ولكنهم افترقوا في أسلوب التناول، فترى ابن يعيش يمسك عن شرح المسألة التي يتكرر ذكرها، ويحيل على ما تقدم من شرحه لها، وقد يحيل دون أن يذكر موضع الإحالة . وقد يجمل القول في المسألة، ويعد بأنه سيشرحها في موضع لاحق، ولا يفعل . ويستدرك على الزمخشري إن كان ثمة حاجة إلى الاستدراك .

وتلفي أبا عمرو يسقط بعض الفصول، ويتلقى بعض الموضوعات التي تطالعه في "المفصل" بالصمت، ويتعقب كلام الزمخشري تعقباً دقيقاً، فإن قابله نقص نبه عليه وأثمه .

وتجد السخاوي يلم بالمسألة فيحيط بها إحاطة السوار بالمعصم، ولكنه يخلط بين بعض الفصول أحياناً، ويهمل شرح بعض النصوص في أحيان أخرى . ويستدرك على الزمخشري في مواضع، فينبه على ما وقع فيه من سهو أو خطأ .

واستعان الشارحون جميعاً بطائفة كثيرة من المصادر النحوية واللغوية وغيرها، إلا أن السخاوي كان أكثرهم احتفاء بآراء النحويين ومذاهبهم، فتراه يكثر من سرد آرائهم، ومن نقل النصوص عنهم، فلا يجد ثمة حرجاً في نقل النص بتمامه حتى لو طال، دون أن يجور عليه بشيء من التغيير أو التقديم أو التأخير .

أما ابن الحاجب فتراه بأم عينك يعولُ على آراء الرعيل الأول من النحويين البصريين والكوفيين-غالباً- وقل أن تظفر بأبي عمرو يعزو الآراء النحوية التي يسوقها —في أثناء شرحه- إلى ذويها من العلماء، فتختلط الأوراق — لذلك- على طلبة العلم والباحثين، فيظنون أن هذه الآراء من صنعه ونتاج قريحته، بينما تبوح الحقيقة العلمية بغير ذلك.

وأما ابن يعيش فتجده يكثر النقل عن اللغويين الأوائل من أمثال الأصمعي وأقرانه، ويستعين بمصنفات النحويين والصرفيين، ويستأنس بشروح كتاب سيبويه التي وقعت بين يديه، ويصطنع الدقة والتوسع في التقصي والتتبع، مما حمل بعض الباحثين على أن يشبه شرحه بدائرة معارف لآراء النحويين من بصريين وكوفيين، حتى كأنه لم يترك مصنفاً لعلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثَّل كلَّ ما فيه من آراء تمثلاً منقطع النظير.

الخاتمة :

وصفوة القول، فإننا قد صدَّرنا بحثنا هذا بمقدمة بيَّنا فيها أهمية كتاب " المفصل" في الدراسات النحوية، وأسباب اختيارنا لهؤلاء الشارحين دون غيرهم، ثم أفردنا لكل شارح منهم حديثاً خاصاً، بدأناه بنبذة مجزئه من سيرته، ثم عرضنا منهجه في شرحه، ووقفنا على تتبعه لفصول كتاب "المفصل" ومسائله، وبينا أنه قد اقبل على شرحه بروح العالم الحاذق في صنعته، الملم بموضوعات شرحه، وأنه قد بذل من الجهد والوقت ما تيسر لينفع وينتفع .

وأردفنا حديثنا عن مناهج هؤلاء الشارحين في الشرح بعرض فصل قصير من فصول الكتاب المشروح، تخيرناه من موضوع: "المفعول له"،ويرجع هذا التخير لأسباب : أولها : انه موضوع قصير يسود صفحات قليلة، وثانيها : تجنب الإطالة والإملال، وثالثها : وصل الدارس بالشارح وصلاً مباشراً، وإزالة الحاجز بينهما والرابع : أن هذا البحث بحثٌ وصفيٌّ تطبيقيٌّ، والتطبيق دليل حسيّ قوي يشبعُ حاجة الدارس وفضوله، لأن الحس أقوى الادلة .

وقد يكون هذا التخير قاصراً عن تمثل مناهج الشرح تمثلاً دقيقاً، إلا انه قمين – على كل حال – بتقريب معالم الصورة، فهو يعزز ما تقدم عليه من الملحوظات التي اثبتناها بعد النظر الجادِّ في هذه الشروح .

وحتى نزيد الصورة وضوحاً وتحديداً، ونبرئ ذمتنا من عورات النقص و الخلل، شفعنا ذلك كله بعقد موازنة بين هذه الشروح التي أقمنا دراستنا عليها، لنفتح عيون المعنيين بالدراسات النحوية على ما يتميز به كل شرح، ونشدَّ انتباههم إلى موطن الفائدة العلمية.

وتكشف لنا بعد البحث والنظر و الفكر أن الشارحين جميعاً قد اتفقوا في القصد والغرض وفي أشياء أخرى، وافترقوا في أسلوب تناول النصوص النحوية الماثلة في "المفصل" وفي طريقة دراستها . وتبين لنا أن هذا الافتراق مرتبط – قبل كل شئ – بثقافة الشارح، وسعة اطلاعة، وإمكاناته العلمية في نحو العربية وصرفها، وما شاكل ذلك مما يجعل أمر الاختلاف بينهم طبيعياً، ويبرزه على أنه ظاهرة علمية إيجابية .

و الله –تعالى– من وراء القصد

الهوامش

١. عبد الله درويش / المعاجم العربية /١٢٦.
٢. انظر: وفيات الأعيان/٥/١٦٩.
٣. شرح المفصل للأندلسي/١أ.
٤. المفضل في شرح المفصل/ق١/٢٢٧-وابن الحاجب النحوي/٩٠.
٥. بصاد مهملة و ألف و نون و عين-كذا في بغية الوعاة، و مفتاح السغادة، و هدية العارفين- وصحف في سائر المصادر إلى ((ابن الصائغ))- انظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش/٤.
٦. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان/٧/٤٦-٥٢، وبغية الوعاة/٢/٣٥١-٣٥٢.
٧. شرح المفصل/٣/٢٥، ٥/١٢٩.
٨. شرح المفصل/٢/١١٤.
٩. شرح المفصل/٧/١٥٨، ١٥٩.
١٠. ابن يعيش و شرح المفصل /٤٥.
١١. شرح المفصل/٨/١٢٦، ٧/١٢٤،١٣١.
١٢. شرح المفصل/١٠/٩٩-١٠٠.
١٣. شرح المفصل/٣/٣٦، ٥٥.
١٤. شرح المفصل/٨/٧٣.
١٥. شرح المفصل/٣/٧٢.
١٦. شرح المفصل/٥/١٤.
١٧. المفصل٢٧-وشرح المفصل/٢/٥٥-٥٦.
١٨. المفصل/١٨- وشرح المفصل/٢/١٣٢.
١٩. شرح المفصل/٢/١١٦،١٢٣-٤/٦-٥/٧٥-٦/١١٠.
٢٠. ابن الحاجب النحوي/٩١.
٢١. شرح المفصل/١/٩، ٣٩-٢/١١١-٣/٢٩-٦/٧٣-٧/٥٢، ٩٩-٨/٢٧، ١٢٩-١٠/١١٤، ١٤٢.
٢٢. شوقي ضيف/المدارس النحوية/٢٨٠- وانظر: ابن يعيش وشرح المفصل/٤٤-٧٠.
٢٣. انظر: كتاب ابن الحاجب النحوي/٩٠.

٢٤. ابن الحاجب النحوي/٩١- و انظر: يوهان فك/العربية/٢٢٨-٢٢٩.

٢٥. ابن الحاجب النحوي/٩١.

٢٦. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان/٣/٣٤١-٣٤٢- و بغية الوعاة/٢/١٩٢-١٩٤.

٢٧. انظر: المفضل في شرح المفصل/ق١/١٠٢-١٠٥.

٢٨. المفضل في شرح المفصل/٣/١٧ب.

٢٩. المفضل في شرح المفصل/ق١/١٠٤.

٣٠. المفضل /٢٥- و المفصل في شرح المفصل/٢/٥٩٩.

٣١. المفضل في شرح المفصل/٢/٧١٦.

٣٢. المفضل في شرح المفصل/ق١/١٠٦.

٣٣. المفضل في شرح المفصل/ق١/١١١-١١٤.

٣٤. انظر-مثلا-: المفضل في شرح المفصل/٥/٣١ب، ٤٥ب، ٥٦أ، ٧٧أ، ١٢٢أ، ٢٠٨ب، ٢٤٨أ.

٣٥. المفضل في شرح المفصل/ق١/١١٥.

٣٦. المفصل/٥- و المفضل في شرح المفصل/ق١/١١٠.

٣٧. المفصل/٣٢- و المفضل في شرح المفصل/٢/٧٥٧- و شرح ابن يعيش/٢/٨٧.

٣٨. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان/٣/٢٤٨-٢٥٠، و بغية الوعاة/٢/١٣٤-١٣٥.

٣٩. الإيضاح/١٧٠ب، و انظر أيضاً: ٨أ، ١٤ب، ٩٨ب، ١٦٦أ.

٤٠. انظر الإيضاح/٤أ، ٩ب، ٥٥ب، ٩٨ب، ١٦٦أ.

٤١. انظر: ابن الحاجب النحوي/٩٣، ٩٤- والمفضل في شرح المفصل/ق١/٢٢٩.

٤٢. المفضل في شرح المفصل/ق١/١٠٦، ١٠٧- وانظر: الإيضاح/٥٣أ، ٦٧أ، ١١٦أ.

٤٣. الإيضاح/٢٩ب.

٤٤. الإيضاح/٨٧أ.

٤٥. الإيضاح/٤٤أ.

٤٦. الإيضاح/٣٦أ- و انظر: ١٠ب، ١٣أ، ٢٣أ.

٤٧. بغية الوعاة/٢/١٨١.

٤٨. المحصل/٢/٥٢ب- و الإيضاح/٧٢أ- وانظر أيضا: المحصل/٢/١٧أ، ٨٧ب- و الإيضاح/٦٩أ، ٧٤ب.

٤٩. انظر: الإيضاح/٨ب، ٩أ، ٣٥ب، ٥٩ب، ٧٣ب- وابن الحاجب النحوي/٩٣.

٥٠. ابن الحاجب النحوي/٩٤- و انظر: الإيضاح/١٤٢ب.

٥١. ابن الحاجب النحوي/٩٤- والإيضاح/٤٥ب

٥٢. الإيضاح/١٥٢ب.

٥٣. الإيضاح/٤٨ب، ٥٩أ، ١٠٦ب، ١٠٩أ.

٥٤. الإيضاح/١١٠ب.

٥٥. الإيضاح/١١ب، ٤٥ب، ٦٢أ، ٧٢ب، ١٥٢أ، ١٦٩أ.

٥٦. انظر: الإيضاح/١٦أ، ٢٩أ، ٣٦ب، ٥٩ب.

٥٧. المفصل/٢٧.

٥٨. شرح المفصل/٢/٥٢-٥٤.

٥٩. المفضل/٢/٦٥٥-٦٦٣.

٦٠. اليفاع: ما ارتفع من الأرض.

٦١. المقادة-هنا-: الانقياد، و الحرائر: جمع حرة.

٦٢. سورة البقرة/٢٦٤.

٦٣. الإيضاح/٤٦ب، ٤٧أ.

٦٤. يعني: نفسه.

٦٥. يعني: نفسه.

٦٦. انظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش.

٦٧. ابن الحاجب النحوي/٦٨-٧٢.